

الخالد استقبل نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري



سمو رئيس مجلس الوزراء مستقبلاً نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري

له وذلك بمناسبة زيارته للبلاد. حضر المقابلة رئيس ديوان سمو رئيس مجلس الوزراء عبدالعزيز الدخيل ومساعد وزير الخارجية لشؤون مجلس التعاون لدول الخليج العربية حمد راشد المري ومساعد وزير الخارجية لشؤون مكتب الوزير صلاح حمدان السيف.



جانب من اللقاء

وزير الخارجية بحث مع نظيره القطري مستجدات الساحتين الإقليمية والدولية



الشيخ أحمد الناصر مستقبلاً نظيره القطري

إلى دولة الكويت. وتناول اللقاء مجمل علاقات الأخوة المتينة والوثيقة التي تربط دولة الكويت مع دولة قطر الشقيقة وبحث سبل تعزيزها والارتقاء بها لمستويات أعلى وأكثر تكاملاً وشمولية إضافة إلى مناقشة آخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية والتطورات التي تشهدها المنطقة.

التقى وزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ الدكتور أحمد الناصر بنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بدولة قطر الشقيقة الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني أمس في ديوان عام وزارة الخارجية بمناسبة الزيارة الرسمية التي يجريها وزير الخارجية القطري والوفد المرافق له

تتعلق بالعلاقات الأخوية الراسخة التي تجمع البلدين والشعبين الشقيقين ولي العهد تسلم رسالة جوايية موجهة إلى صاحب السمو من أمير قطر



سموه يطلع على فحوى الرسالة



سمو ولي العهد مستقبلاً وزير الخارجية القطري

عبدالرحمن آل ثاني. وقد حضر المقابلة وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح ووزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ الدكتور أحمد الناصر ووكيل الديوان الأميري ومدير مكتب صاحب السمو أمير

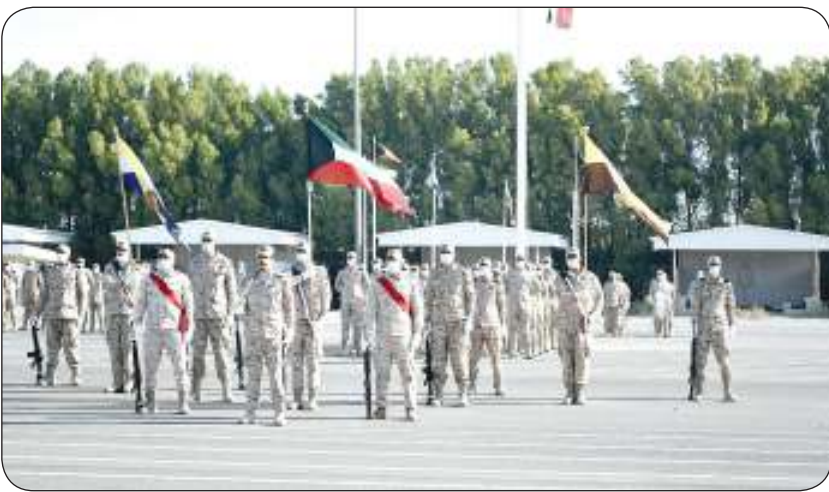
البلدين والشعبين الشقيقين بالإضافة إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك وآخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية. وقام بتسليم الرسالة لسموه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بدولة قطر الشقيقة الشيخ

تسلم سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد بقصر بيان صباح أمس رسالة جوايية موجهة إلى صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد من أخيه صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر الشقيقة تتعلق بالعلاقات الأخوية الراسخة التي تجمع

ضمت 1152 مجندا بعد اجتيازهم بنجاح برنامج التدريب

«الخدمة الوطنية» العسكرية احتفت بتخريج

كوكبة من المجندين الدفعة 49



جانب من الاحتفال

للمسؤولية الملقاة على عاتقهم بخدمة المؤسسة العسكرية ومؤسسات الدولة المختلفة.

وذكر أن الإبناء المجندين اكتسبوا خلال هذه الدورة التدريبية جوانب من المعرفة والالتزام والانضباط من شأنها إفادتهم في حياتهم اليومية عموماً وفي ما يقدمونه من خدمة الوطن من خلال الخدمة الوطنية العسكرية.

كما دعاهم إلى وضع الوطن وأمنه نصب أعينهم متمنياً لهم التوفيق والنجاح في مسيرتهم تحت ظل القيادة السياسية الرشيدة.

الدورة التدريبية إلى شهرين وعمل خطة تدريبية شاملة بعدها وصولاً إلى جيل من الشباب الكويتيين الواعين

الجديدة التي وضعت بمباركة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد الجابر وتوجيهات

احتفلت هيئة الخدمة الوطنية العسكرية أمس بتخريج كوكبة من المجندين الدفعة 49 وضمت 1152 مجندا بعد اجتيازهم بنجاح برنامج التدريب النظري والعمل والانضباط العسكري.

وأعرب رئيس الهيئة اللواء عماد أمان في تصريح للصحفيين على هامش الحفل عن الفخر والتقدير "بتخريج كوكبة جديدة من الإبناء المجندين دفعة "49"

الذين التحقوا بالخدمة العاملة على مدى شهرين في مختلف المعاهد العسكرية". ولفت اللواء أمان إلى الاستراتيجية

في الذكرى الـ60 لأولى جلساته

المجلس التأسيسي وضع أركان الدولة الحديثة ونظامها الديمقراطي

صورة ومتفقة مع واقع البلد وظروفه ومساهمة في دفعه إلى ركب الحضارة " مؤكداً أن "الحكومة تقدر كبر المهمة التي القيت على عاتق المجلس التأسيسي في وضع دستور للبلاد والقيام بأعمال المجلس التشريعي أثناء فترة الانتقال وقد قام المجلس بالعبء على أحسن وجه فكان مثلاً رائعا في فهم الأمور وحسن تناولها والتعاون الكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية للسير بالبلاد قدما نحو ما تصبو إليه من مكانة". وبعد مضي سبعة أيام فقط من انتهاء أعمال المجلس التأسيسي وتحديداً في 23 يناير 1963 تم إجراء الانتخابات لاختيار أعضاء أول مجلس لأمانة في دولة الكويت وفق أحكام الدستور الجديد والمعمول به حتى اليوم.

في وضع دستور للبلاد يقوم على أسس ديمقراطية سليمة ويتفق وتقاليدنا ويتجاوب وآمال أمتنا ونحن إذ نبارك له اليوم هذه الخطوة ونصبر الدستور ننشر لكم جميعاً وما أظهرتم من روح الأخوة الصادقة في أثناء عملكم". وفي 15 يناير 1963 عقد المجلس التأسيسي جلسته الختامية حيث ألقى نائب رئيس مجلس الوزراء الجابر الصباح طيب الله ثراه كلمة الحكومة أثنى فيها على ما أنجزه المجلس في تحقيق رغبة الشيخ عبدالله السالم.

وأضاف الشيخ جابر الأحمد رحمه الله في كلمته أن "نصوص الدستور جاءت محققة للديمقراطية في أكمل

البلاد الذي صادق عليه وأصدره في 11 نوفمبر 1962. وقال رئيس المجلس آنذاك عبداللطيف الغانم أثناء تسليمه مشروع الدستور للشيخ عبدالله السالم إنه "لشرف كبير لزملائي أعضاء لجنة الدستور ولشخصي أن أقدم إلى سموكم في هذا اليوم التاريخي نيابة عن المجلس التأسيسي مشروع الدستور الذي رأيتم وضعه للبلاد على أساس المبادئ الديمقراطية المستوحاة من واقع الكويت وكل رجائنا أن يأتي هذا الدستور محققاً لأمالكم الكبيرة لخير شعبكم الوفي". ورد الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم بكلمة جاء فيها "نحمد الله العليّ القدير أن اتاح لنا في هذه المرحلة التاريخية من حياة شعبنا العزيز تحقيق آمنيتنا

وأنه تقع على عاتق المجلس مهمة وضع أسس الحكم في المستقبل". وخلال تلك الجلسة تم اختيار عبداللطيف محمد ثنائياً الغانم رئيساً للمجلس والدكتور أحمد محمد الخطيب نائباً للرئيس. وشكل المجلس في الثالث من مارس 1962 لجنة خماسية كلفت بإعداد مشروع الدستور وضمت في عضويتها كلا من يعقوب الحميضي وحمود الخالد وعبداللطيف محمد ثنائياً الغانم والشيخ سعد عبدالله الصباح وسعود العبدلرزاق.

وأنجزت اللجنة مهمتها بعد عقد 23 اجتماعاً بدءاً من 17 مارس 1962 حتى 27 أكتوبر من العام ذاته وقدمت تقريرها للمجلس التأسيسي الذي ناقشه وصوت عليه ورفعه من جانبه إلى أمير

20 مرشحاً لينضم إليهم بحكم مناصبهم أعضاء الحكومة المسماة بـ"الانتقالية" التي تشكلت في 17 يناير 1962 برئاسة الشيخ عبدالله السالم الصباح وشملت 14 وزيراً بينهم 11 من الأسرة الحاكمة وثلاثة من الأعضاء المنتخبين في المجلس. وعلى الرغم من ترؤس الشيخ عبدالله السالم صباح الوزارة فقد تم توكيل الشيخ صباح السالم الصباح بإدارتها اليومية. وفي صبيحة 20 يناير 1962 افتتح الشيخ عبدالله السالم طيب الله ثراه أولى جلسات المجلس التأسيسي في احتفالية بهذه المناسبة ألقى خلالها خطاباً أكد فيه مفهومه للديمقراطية بوصفها "ركناً أساسياً من أركان بناء الدولة الحديثة

في السادس من سبتمبر 1961 القانون المنظم لتلك الانتخابات وتم بمقتضاه تقسيم الكويت إلى عشر مناطق انتخابية على أن يتم انتخاب نائبين اثنين عن كل منطقة بالاقتراع السري العام ليكون عدد أعضاء المجلس التأسيسي 20 عضواً يضاف إليهم الوزراء كاعضاء في المجلس بحكم مناصبهم. واشترط القانون ألا يقل عمر النائب عن 30 سنة وأن يجيد اللغة العربية قراءة وكتابة كما نص على أن يستمر المجلس قائماً على عمله لمدة سنة واحدة من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب ما لم يقرر الدستور غير ذلك. وفي 30 ديسمبر 1961 أجريت انتخابات المجلس التأسيسي وفاز بعضويته

حكم على أسس متينة وواضحة مرتكزة على المبادئ الديمقراطية ومبدأ المشاركة الشعبية في إعداد الدستور وقيام المؤسسات الدستورية أصدر الشيخ عبدالله السالم الصباح في 26 أغسطس 1961 وبعد نحو شهرين من الاستقلال مرسوماً أميرياً حمل الرقم 22 لسنة 1961 يتم بموجبه تشكيل هيئة تنظيمية من 11 عضواً للعمل على إنشاء المجلس التأسيسي. كما حدد المرسوم مجلساً أعلى يتألف من ثمانية أعضاء وهم رؤساء الدوائر الحكومية وأعضاء هيئة التنظيم وهو مجلس مشترك يتولى إلى جانب أعماله وضع مشروع قانون لانتخابات أعضاء المجلس التأسيسي المكلف بإعداد الدستور. وعلى إثر ذلك صدر

تحل اليوم الذكرى الـ60 لافتتاح أمير البلاد الراحل الشيخ عبدالله السالم وتحديدًا في 20 يناير عام 1962 أولى جلسات المجلس التأسيسي الذي أبصر النور رغبة منه طيب الله ثراه في وضع أركان الدولة الحديثة وتأسيس نظام ديمقراطي عبر دستور دائم يناسب المرحلة تتم صياغته بمشاركة شعبية حقيقية. وشكل المجلس التأسيسي نقطة مفصلية في تاريخ دولة الكويت السياسي نحو ترسيخ مفهوم الديمقراطية والمشاركة الشعبية لمرحلة ما بعد استقلال البلاد في 19 يونيو عام 1961 وإنهاء معاهدة الحماية البريطانية المبرمة في 23 يناير عام 1899. وتحقيقاً لرغبته طيب الله ثراه في إقامة نظام